مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية

ISSN: 2617-5908

الأمن الغـــــذائي في اليمن
وأثره في قوته السياسية وأمنه القومي[1]

د/أحمد مهيوب أحمد
أستاذ الجغرافيا السياسية المشارك
كلية الآداب– جامعة تعـــــــــــــز

[1])- تاريخ تسليم البحث ٢٠١٨/١١/١٩م. تاريخ قبوله للنشر٢٠١٩/٣/١٣م.

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة واقع الامن الغذائي وتأثيره على أمنه القومي بهدف التعرف على الملامح الرئيسة للأمن الغذائي وتأثيرها على الأمن القومي اليمني وفق محورين رئيسيين. تناول المحور الأول ملامح الإنتاج الغذائي المتمثل في الإنتاج الزراعي وفق المساحة المتاحة لزراعة مختلف أنواع الحبوب والخضروات والفواكه والكمية المنتجة لسنوات متعاقبة. ثم الإنتاج الحيواني بالإشارة إلى أعداد الثروة الحيوانية – أبقار – أغنام– ماعز – جمال، ومشتقاتها من اللحوم والألبان. علاوة على الإنتاج السمكي بأصنافه المختلفة وذلك بتوضيح الكمية المنتجة لفترات مختلفة مع الإشارة الى الأسباب الرئيسية التي أسهمت في تغير الكمية المنتجة. وتناول المحور الثاني تأثير الأمن الغذائي في قوة الدولة وأمنها القومي وذلك بتحليل جانب القوة والضعف في الملامح الرئيسية للأمن الغذائي لليمن. وقد خلصت الدراسة إلى الملامح الرئيسة للأمن الغذائي لليمن تتحدد في جانبي الإنتاج النباتي والحيواني اللذان يمثلا عنصر ضعف في قوة الدولة لانخفاض مساهمتهما في الاكتفاء الذاتي وارتفاع نسبة التبعية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغـذائي، القوة السياسية، الأمن القومي.

Abstract

Having This study examined the reality of food security and its impact on its national security in order to identify the main features of food security and its impact on the Yemeni national security according to two main axes. The first axis deals with the production of food according to the available area for growing the different types of grains, vegetables, fruits and quantity produced for successive years. The livestock production refers to the number of livestock - cattle, sheep, goats and camels and their derivatives of meat and dairy products. In addition to fish production of different varieties by explaining the quantity produced for different periods with reference to the main reasons that contributed to the change in quantity produced. The second axis dealt with the impact of food security on the strength of the state and its national security by analyzing the strength and weakness of the main features of Yemen's food security. The study concluded that the main features of Yemen's food security are identified in both the plant and animal production aspects, which are a weak factor in the state's power to reduce their contribution to self-sufficiency and high dependency ratio.

Keyword: food security, political Power. National security

مقدمة:

يمثل الأمن الغذائي مكونًا جيوبوليتيكيًا هامًا في مقومات الدولة اليمنية وبناء قوتها السياسية وحضارتها التاريخية. إذ يعد إنعكاسًا لإمكانياتها وقدرتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان من السلع الغذائية (النباتية والحيوانية) اعتمادًا على الإنتاج الوطني والاستيراد الخارجي. وقد عرف اليمن منذ القديم أنه بلدًا زراعيًا منتجًا للغذاء جراء ممارسة سكانه لهذه النشاط ما مكنهم من مقاومة التحديات الخارجية التي استهدفت النيل من وحدتهم السياسية وإضعاف إمكاناتهم وقدراتهم الإنتاجية. كما استطاع اليمنيون بفعل إمكاناتهم المتاحة من الحفاظ على أمنهم الغذائي لفترة زمنية طويلة.

فالإنتاج النباتي والحيواني في اليمن يحتل صدارة الأنشطة البشرية كمكون أساسي في أمنه الغذائي وبناء قدرته لاقتصادية بعيد عن متناول المنتج الخارجي الذي أصبح منذ أوائل النصف الأخير من القرن الماضي واقعًا معاشًا أنذر بتحول اليمن من بلدًا زراعيًا منتجًا للغذاء إلى بلدًا مستوردًا يعيش سكانه على ما تجوديه السفن المتعاقبة على منافذه البحرية. إلى جانب ما يشهده من نموًا سريعًا في حجم سكانه وتدهورًا مستمرًا في أمنه الغذائي وكذا تدني المستوى المعيشي للسكان وما أل إليه واقع الحال من تدهور واضح في الحياة الاقتصادية والسياسية والأمنية.

وتعتبر هذه الدراسة من الأهمية أن الأمن الغذائي يعد من اهم عناصر قوة الدولة وعاملاً مؤثرًا وهامًا في أمنها القومي. وفي ظل ما آل اليه الوضع الاقتصادي في اليمن من تدهور ووضوح العجز في الانتاج الوطني من السلع الغذائية الذي لم يعد يفي باحتياجات السكان رغم ان هذا الانتاج بشمل مختلف انواع السلع الغذائية_ النباتية والحيوانية_ ولكن بكمية متواضعة لا ترق الى مرتبة الاكتفاء الغذائي خاصة الحبوب والزيوت بأصنافها المختلفة، الى جانب الارتفاع المستمر في الاسعار بحيث بات الكثير من السكان عاجزون عن توفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الأساسية. وبالتالي فان النقص الحاد في الغذاء يكون له تأثيرات سلبية على الحياة الاجتماعية والسياسية واستقرار الوضع السياسي والأمني.

تتناول الدراسة بناء على ذلك واقع الإنتاج الغذائي (النباتي والحيواني) كمحدد رئيس للأمن الغذائي في اليمن من خلال واقع الإنتاج الغذائي الحالي بمعطياته الكمية وتأثيراته المتباينة في قوة الدولة.

منطقة الدراسة:

تنحصر الدراسة في إطار النطاق المكاني للجمهورية اليمنية بموقعها الجغرافي المحدد فلكيًا بي دائرتي عرض ١٢: ١٩ درجة شمالاً، وبين خطي طول ٤٢: ٥٢ درجة شرقًا.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في سؤالين رئيسيين هما:

– هل يشكل الأمن الغذائي في اليمن جانب قوة أم جانب ضعف في قوته السياسية. وما تأثير ذلك على أمنه القومي.

– ما نسبة مساهمة كل من الانتاج النباتي والحيواني في تحقيق الاكتفاء الذاتي؟

فرضيات الدراسة.

للأمن الغذائي تأثير كبير في قوة الدولة وامنها القومي، وقد يكون التأثير سلبًا أو إيجابًا وبالتالي تضع الدراسة فرضيات رئيسية وثانوية، تتمثل الفرضية الرئيسية في:

– يمثل الأمن الغذائي جانب ضعف في قوة الدولة وامنها القومي.

أما الفرضيات الثانوية هي:

– تسهم بعض المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية بنسبة كبيرة في الاكتفاء الذاتي.

– تمثل بعض المنتجات الغذائية جانب قوة للدولة.

أهداف الدراسة

تطمح الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١– التعرف على ملامح واقع الأمن الغذائي في اليمن.

٢– مدى مساهمة الانتاج الغذائي (النباتي– الحيواني) في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

٣– توضيح مدى تأثير الأمن الغذائي في قوة الدولة وأمنها القومي.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على منهجين هما: المنهج النظري في دراسة ملامح الإنتاج الغذائي ومنهج تحليل القوة في تحليل جوانب القوة والضعف في محددات الآمن الغذائي. الى جانب الإحصاءات الرسمية.

الدراسات السابقة:

توجد عدد من الدراسات والتقارير التي تناولت الأمن الغذائي في اليمن والوطن العربي أبرزها: دراسة عبد السلام، محمد السيد (١٩٩٨) (الأمن الغذائي في الوطن العربي) سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٠) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت تناولت قضية الغذاء للجيل الحالي والأجيال القادمة وبرامج تنمية الانتاج التي تهدف لتحقيق الأمن الغذائي، وشملت المساحات الزراعية والإنتاج الغذائي لمعظم الأقطار العربية.

١-دراسة المخلافي، محمد على (٢٠١١) (الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية) مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة صنعاء، العدد(٣٢) وهدفت الدراسة إلى التعرف على حجم المشكلة التي تواجه الأمن الغذائي في اليمن. وخلصت إلى عدد من النتائج أهمها: أن اليمن حقق اكتفاء ذاتي في إنتاج بعض المواد الغذائية مثل (الخضروات والالبان) وأن هناك مساحات زراعية لم تستغل حتى الآن.

٢-دراسة حركاتي فاتح (٢٠١٧) هدفت إلى تحليل مشكلة الآمن الغذائي في الوطن العربي كما هدفت إلى تشخيص مشكلة الآمن الغذائي في الوطن العربي للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٥م) ومعرفة التحديات التي تواجه الزراعة العربية. وخلصت إلى أن مقومات الآمن الغذائي المتاحة في الوطن العربي غير كافية وأن هناك مشكلات عالقة في القطاع الزراعي.

٣-دراسة قامت بها مؤسسة الأحقاف للدراسات الإنسانية (٢٠١٨) لمعرفة الآمن الغذائي في اليمن وخلصت الدراسة إلى أن أكثر من ثلث سكان اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد وأن هناك ارتفاع مخيف في مؤشر نقص الغذاء وبنسبة تتراوح بين (٢٥-٣٤%).

الأمن الغذائي (Food security):

يعرف الأمن الغذائي بأنه إجمالي المواد التي يحتاجها الفرد كمصدر لغذائه وطاقة جسمه وحيويته بحيث يتمكن من ممارسة انشطته المختلفة (المخلافي، ٢٠١١). وتعرفه منظمة الأغذية التابعة للأمم المتحدة بأنه ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة كي يعيشوا حياة نشطة موفورة السلامة والصحة وأن ذلك لا يتم إلا بتوفير إمدادات غذائية مستقرة ومتاحة ماديًا للجميع (الأمم المتجدة، ٢٠١٢)، كما يعرف بأنه توفير الغذاء بمختلف أنواعه وبكمية كافية للنشاط والصحة بصفة مستمرة لكل فرد اعتمادًا على الانتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية ثانيًا (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٠).

كما يعرف الأمن الغذائي بأنه تحقيق اكتفاء ذاتي من إنتاج واستهلاك كل أو معظم السلع الغذائية الرئيسة خاصة المواد الغذائية التي تمثل أساس الطعام الرئيس لمعظم السكان إن لم يكن جميعهم مثل: (القمح- الشعير- الأرز- الذرة-اللحوم- الحليب- البيض- وغيره) التي تعتبر العمود الفقري للحياة، وذلك بأقل تكلفة اقتصادية ممكنه مع عدم الرجوع أو الاعتماد لجهات خارجية (النجفي، ٢٠٠٩). لذلك فإن النقص الحاد في الغذاء يكون من شأنه التأثير المباشر على طبيعة

مسار مستقبل الحياة السياسية وزيادة العبء الاقتصادي للدولة وقدرتها في مواجهة التحديات التنموية وحالة عدم الاستقرار التي قد تنشأ بفعل ذلك. ويؤدي عدم قدرة الدولة في توفير الغذاء للسكان مع وجود ارتفاع اسعار السلع والمواد الغذائية إلى انعدام الثقة القائمة بين السلطة والمواطن وخلق حالة عدم الاستقرار السياسي.

يرتبط بمفهوم الأمن الغذائي مفاهيم أخرى مثل: (الاكتفاء الذاتي) الذي يعرف بأنه الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء من الغذاء اعتمادا على ما ينتجه المجتمع بشكل يفي بتغطية احتياجاته الغذائية الأساسية، بحيث لا تكون هناك فجوة غذائية يكون من شأنه ارتفاع معدلات الطلب بشكل يفوق معدلات الانتاج. ونعرف الفجوة الغذائية بمقدار الفرق بين الانتاج الوطني والواردات الخارجية (النجفي، ٢٠٠٩).

لذلك فإن لأمن الغذائي يحتل صدارة اهتمام الدول كمكون حيوي في قوتها السياسية وأمنها القومي، ومحور اهتمام المنظمات والهيئات المحلية والعالمية وكذلك الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد اكد الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الأمم المتحدة في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، قد اكد على أهمية الأمن الغذائي في حياة المجتمعات وأن للفرد الحق في الحصول على مستوى لائق من الغذاء له ولأسرته ويعد ذلك حق قائم على الحكومات تجاه سكانها بحيث يمكنهم من العيش بأمان بعيدًا عن شبح الجوع الذي إن تفشى في أوساط المجتمع يكون له انعكاسات سلبية على مستقبل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية يبقى الأمر لزاما على الحكومة العمل على توفير مستوى لائق من الغذاء لجميع سكان الدولة (احمد، ٢٠١٣).

يكون الأمن الغذائي قد تحقق فعلاً عندما لا يخشى أي فرد من السكان من عدم قدرته على تأمين غذاء اسرته باستمرار وهذا امرًا غير وارد في مجتمع مثل اليمن يعيش معظم سكانه تحت خط الفقر ويعتمد اعتمادا كليا على الاستيراد الخارجي للمواد الغذائية الرئيسية. وقد أوضحت دراسة فام بها برنامج الغذاء العالمي عام ٢٠١٢م أن انعدام الأمن الغذائي في اليمن بلغ مستويات مثيرة للقلق إذ يوجد نحو (٥ مليون) يمني غير قادرين على شراء الغذاء، الى جانب أن هناك ارتفاع مستمر في سوء التغذية بين الأطفال (http:www.a.wfp, 2012) وتشير دراسة أخرى أن حوالي٣٣% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد مع وجود المساعدات الغذائية

الأساسية وحوالي ٦٧% يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بدون المساعدات الانسانية (الأحقاف للدراسات الانسانية، ٢٠١٨).

أولا: محددات الأمن الغذائي:

عرف اليمن منذ القديم أنه أكبر بلدان بلاد العرب إنتاجًا للغذاء بفعل ما يمتلكه من قدرات اقتصادية وحضارية مكنته من احتلال مكانة بارزة في أوساط العالم القديم. وفي ذلك يذكر أن أول إشارة لاسم اليمن. وردت تحت اسم "يمنات" (عبدالله، ١٩٨٩) وقد أودع الله فيها الكثير من الخيرات حتى أصبحت تعرف بالخضراء، وذلك لكثرة بساتينها وأشجارها (سالم، تأريخ الدولة العربية، ١٩٨٩). وهناك من يشير إلى أن تسميتها بذلك يرجع إلى أن الناس كانت تتيامن إليها على الدوام، بسبب وفرة خيراتها وخصوبة ترتبها ولأنها أيمن الأرض (حسن، ١٩٦٩). وعلق الفيلسوف اليوناني "هيرودوت" على ذلك بقوله "إنها البلاد الوحيدة المنتجة للبخور والمر والقرفة" فيما ذكر بعض الفلاسفة الآخرين ومنهم: الفيلسوف اليوناني "هيراقلطس" مؤكدًا على ذلك بقوله "أن اليمن بلاد العرب الوحيدة الجنوبية مصدر إنتاج التمر والبخور واللبان، وهي سلع إستراتيجية في حينها، وأضاف أن السبئيين شعب تفوق في الثراء على معاصريه من الشعوب الأخرى، وكان ذلك بفعل نشاطهم التجاري الواسع، واقتنائهم للذهب ثم المقايضة به إلى جانب تجارة البخور والطيوب (الفرح، ١٩٦٩)." كما ذكر "بلينوس" أن اليمن بلد كثيرة الغاب والأعراس، مارس سكانه حرفة التجارة والزراعة وقد امتد نشاطهم التجاري حتى وصل إلى شواطئ البحر المتوسط ثم إلى الخليج العربي وإلى أعالي الحجاز باتجاه الشمال شمالاً (شهاب، ١٩٨١).

ظل اليمن محافظًا علي قدرة إنتاجه من الغذاء بشكل يتناسب إلى حد ما مع حجم سكانه حتى بداية الستينات من القرن العشرين، بعدها تراجع الإنتاج الغذائي بشكل ملحوظ مما جعل اليمن الذي يعتبر ثاني أكبر بلدان منطقة شبه الجزيرة العربية مساحة بعد المملكة العربية السعودية، ولكنه في نفس الوقت أقل إنتاجًا للغذاء حيث تبرز ملامح الإنتاج الغذائي في اليمن من خلال المحددات التالية:

١- الإنتاج الغذائي النباتي:

تعتبر الزراعة أهم نشاط اقتصادي في اليمن حيث تشير الإحصائيات أن نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي يمثلون نسبة قدرها ٥٢,٩% من إجمالي القوى العاملة

(وزارة التخطيط والتنمية، ٢٠٠٤م) لذلك فهم يشكلون نسبة كبيرة مقارنة بدول الجوار المتمثلة بكل من السعودية وسلطنة عمان على التوالي (١١,٣%، ٣٥,٦%) (جامعة الدول العربية، ٢٠٠١). بالرغم من صغر حجم المساحة لصالحة للزراعة التي تقدر بنحو(١٦٦٨٨٥٨) هكتار (عام٢٠١٢) تمثل نسبة قدرها (٣,٢%) من إجمالي مساحة الدولة أما المساحة المزروعة فقد تطورت من (١٢٧٩٨٠٤) هكتار عام (٢٠٠٠م) إلى (١٥٧٩٨٥٥) هكتار عام (٢٠١٢م) بزيادة قدرها(٢٣,٤٤ %) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٢).

تتوزع هذه المساحة بين مختلف المحاصيل الغذائية والنقدية بنسب متفاوتة على التوالي (٥٦% حبوب، ٣% بقوليات، ٦%خضار، ٧% فواكه، ١٧% محاصيل اخرى) يتبين ذلك من خلال بيانات الجدول (١) والشكل (١) ومن خلالهما يتبين الآتي:

أ- تأتي الحبوب الغذائية (الذرة والذرة الشامية والدخن والقمح والشعير) في مقدمة المحاصيل الغذائية زراعة وإنتاجا إذ تحتل مساحة قدرها(٥٦%) من إجمالي المساحة المزروعة تتوزع بين مختلف أنواع الحبوب على التوالي (١٥,٤% قمح، ٨٤,٦% حبوب أخرى) (شكل٢). وقد بلغ إجمالي الكمية المنتجة من الحبوب عام.(٢٠٠٩) حوالي (٦٧٤٤٨٨) طن. تطورت هذه الكمية إلى (١٠١٢٩٤٥) طن عام (٢٠١٠م) بزيادة قدره (٥٠,٢ %) ثم انخفضت إلى (٨١٦٥٤٨) عام (٢٠١١م) وبمعدل نقص (-١٩,٤%)، وإلى (٩٠٩٧٤٩) عام (٢٠١٢م) بزيادة (١١,٤٧%) يأتي محصول القمح في مقدمة الحبوب أهمية إذ بلغ إجمالي الكمية المنتجة منه عام(٢٠٠٩م) حوالي (٢٢٢،١٢٩) تطورت الى (٢٥٠،٢٦٤)عام (٢٠١٢م) بزيادة بلغت نحو(١١,٢٤%) وفي نفس الوقت تطورت الكمية المنتجة من الذرة من (٣١١،٥٠٤)عام (٢٠٠٩م) إلى (٤٥٩،٢٤١) عام (٢٠١٢م) (حاشد،٢٠٠٣) غير ان هذه الكمية تعتبر كمية متواضعة مقارنة بالأعوام السابقة حيث بلغ إجمالي الكمية المنتجة من الذرة عام (٢٠٠٠م) نحو(٤٧٦٢٥) طن (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤)•

ب- تطورت الكمية المنتجة من البقوليات من (٨٠١٢٧ طن) عام (عام٢٠٠٩) إلى (٩٨١٦١) طن عام (٢٠١٠م) وسجلت زيادة قدرها(٢٢,٥%) ثم انخفضت هذه الكمية إلى (٨٩٨٢٠) طن عام ٢٠١١ بنقص قدره (-٨,٠%) ووصلت نسبة الزيادة عام (٢٠١٢م) إلى (٦,٨٩ %)

جدول (١) المساحة المزروعة وكمية الانتاج (طن) حسب المحصول للفترة من٢٠٠٩-٢٠١٢م

المؤشر المحصول	المساحة المزروعه % المساحة	كمية الانتاج (طن) ٢٠٠٩	كمية الانتاج (طن) ٢٠١٠	الزيادة %	٢٠١١	الزيادة %	٢٠١٢	الزيادة %
الحبوب	٥٦	٦٧٤٤٨٨	١٠١٢٩٤٥	٥٠,٢	٨١٦٥٤٨	-١٩,٤	١١٦٠٠٠٥	٢٩,٤٧
البقوليات	٣	٨٠١٢٧	٩٨١٦١	٢٢,٥	٨٩٨٢٠	-٨,٥	٩٦١١٣	٦,٨٩
الخضروات	٦	١٠٩٠٤٧٩	١١٦٥٠١٤	٦,٨٣	٩٨٨٤٦٣	-١٥,٢	١١٣٢٨٥٢	١٤,٦٠
فواكه	٧	٩٨٨٦٧٩	١٠٣٦٨٦٢	٥٢,٢	٩٩١٠٩١	-٤,٤٧	١٠٠١٤١٠	١,٠٤
أخرى	٢٨	محاصيل نقدية-قات- اعلاف						
الاجمالي	١٠٠	٢٨٣٣٧٧٣	٣٣١٢٩٨٢	١٤،٥	٢٨٨٥٩٢٢	-١٤،٧	٣٣٩٠٣٨٠	١٥،٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الاحصاء السنوي لعام ٢٠١٠،٢٠١٢ صنعاء
وزارة التخطيط والتعاون لدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن في ارقام ٢٠١٢ صنعاء ٢٠١٣، ص٤٤

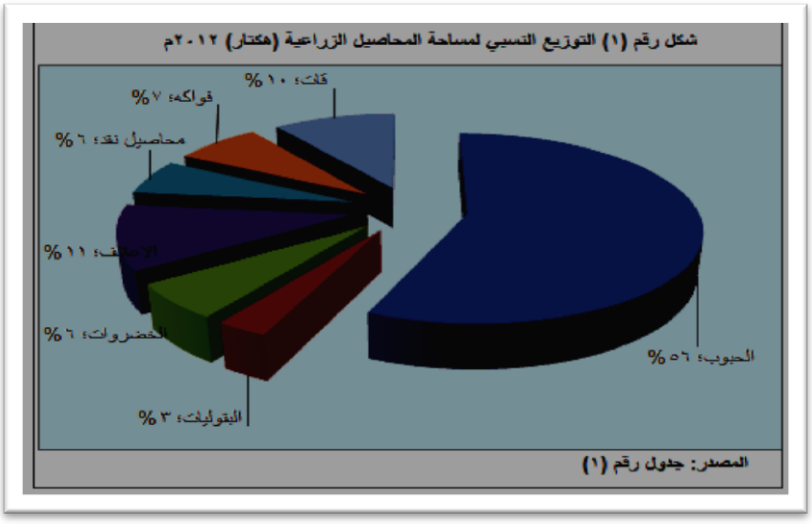

ج – ان المساحة المزروعة بالخضار تحتل نسبة قدرها(٦%) من إجمالي المساحة المزروعة وبالتالي فإن الكمية المنتجة بلغت نحو (١٠٩٠٤٧٩) طن عام (٢٠٠٩م)

تطورت هذه الكمية إلى (١١٦٥٠١٤) طن عام (٢٠١٠م) انخفضت إلى (٩٨٨٤٦٣) طن عام (٢٠١١م) بنقص قدره (١٥,٢-%ارتفعت إلى (١١٣٢٨٥٢) طن (عام ٢٠١٢م) بزيادة تتوزع بين أصناف الخضار المختلفة بنسب متفاوتة على التوالي

(٢٣%طماطم -١٩% بصل-٢٦% بطاطس- ٣%شمام ١٦%بطيخ ١٣% خضروات ١٩% أخرى).

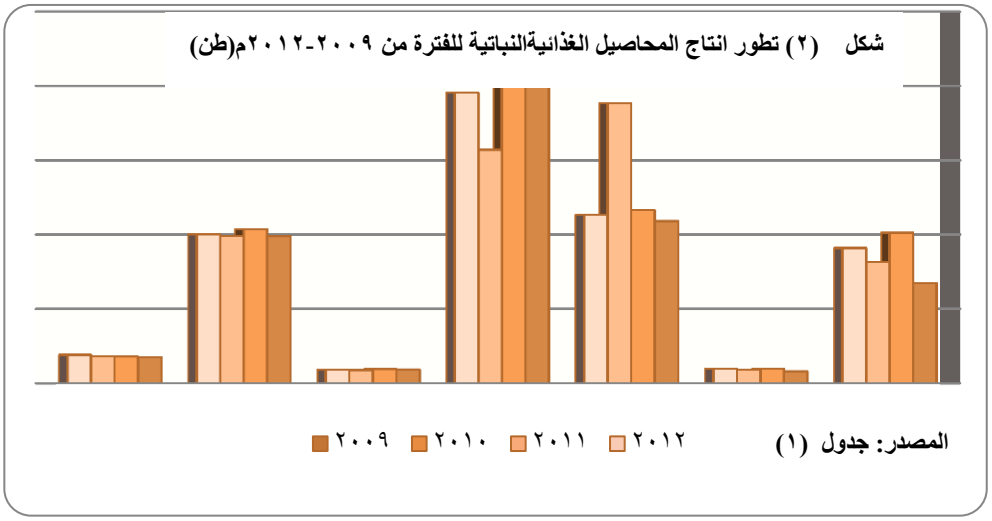

د- أن المساحة المزروعة بالفواكه تمثل حوالي ٧% من إجمالي المساحة المزروعة وبالتالي فان الكمية المنتجة بلغت عام (٢٠٠٩) نحو(٩٨٨٦٧٩) طن تطورت إلى (١٠٣٦٨٦٢) طن عام (٢٠١٠) بزيادة بلغت(٧,١٦%) وإلى (١٠٠١٤١٠) طن عام (٢٠١٢) بنقص قدرها ٢,٦٠-%) عن العام (٢٠١١م) تتوزع هذه الكمية بين أصناف الفواكه المختلفة (موز١٣%- عنب١٥% - برتقال ١٤% - مانجو٣٨%- تمور٦% فواكه أخرى١١%) كما هو موضح في شكل(٣) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،، ٢٠١٢)•

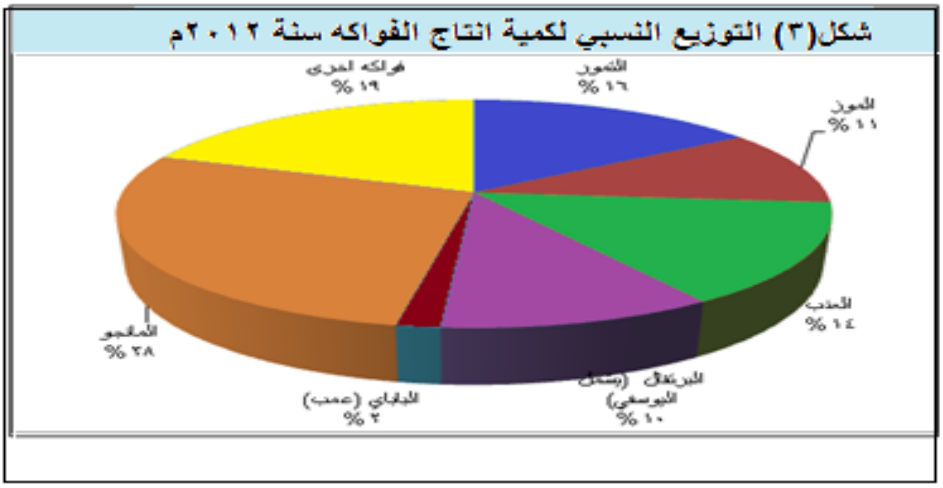

يمكن القول بناءَ على ما سبق أن هنا ك تطور نسبي شهدنه بعض المحاصيل الزراعية في الآونة الأخيرة مساحة وإنتاجًا إلا أن ذلك لا يصل إلى مرتبة الاكتفاء الذاتي والاعتماد الكلى على المنتج المحلى خاصة وان الكمية المنتجة ليست ثابتة وانما نتفاوت بين الزيادة والنقصان ففي عام (٢٠١٠م) بلغت نسبة الزيادة في الكمية المنتجة من الحبوب حوالي٥٠,٢%) **عن السنة السابقة انخفضت الكمية في (٢٠١١م) إلى** (٨١٦٥٤٨) طن بنسبة (-١٩,٤%) لم يقتصر الانخفاض على إنتاج الحبوب فحسب وإنما شمل مختلف المحاصيل النباتية (البقوليات ٨,٥- %الخضروات ١٥,٢-% محاصيل اخرى ٧,١٦- % فواكه ٤,٤٧-%) (جدول١).

جدول رقم (٢) مساهمة الانتاج النباتي في الامن الغذائي

البيان النوع	حجم الانتاج (طن)	حجم الواردات (طن)	حجم الصادرات (طن)	حجم الاستهلاك (طن)	الاكتفاء الذاتي %	الفجوه الغذائيه %	التبعيه الغذائية %	متوسط نصيب الفرد(كحم/جم) ج /يوم)	كج /سنه
الحبوب	١١٦٠٠٠٥	٧١٥٧٥٢٠	٧٢٦٨	٨٣١٠٢٥٧	٢٥،٧	١٦٨٠،٣	٧٤،٣	٩١٧	٣٤٦
البقوليات	٩٦١١٣	٤٢٧٩٨	٢٠١	١٣٨٧٠٠	٦٩،٢	٤٤،٥	٣٠،٨	١٦	٦
الخضروات	١١٣٢٨٥٢	٣٩٣٢٥	١٢٥٨٢٤	١٠٤٦٣٥٣	١٠٨،٣	٣،٥	٣،٨	١٢١	٤٤
الفواكه	١٠٠١٤١٠	٥٧١٠٠	١٥٠٧١٥	٩٠٧٧٩٦	١١٠،٣	٥،٧	٦،٣	١٠٤	٣٨
اجمالى النبات	٣٣٩٠٣٨٠	٤٢١١٥٦٩	٢٨٠٤٥٩	٧٠٧١٢٢١	٤٤،٤	١٣٤،١	٥٥،٦	٨٠٨	٢٩٥

/ المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٢م مرجع سابق ، ص ٣ص٣٧

ويسهم الإنتاج النباتي بنسبة قدرها ٤٤,٤% من الاكتفاء الذاتي يتبين ذلك من واقع بيانات الجدول (٢) كما يأتي:

- أن الكمية المنتجة من الغذاء النباتي بلغت نحو(٣٣٩٠٣٨٠) طن تشكل نسبة قدرها٤٤,٤ %) من لاستهلاك الغذائي الكلي.
- تمثل التبعية الغذائية نسبة (٥٥,٦%) وهي نسبة كبيرة من شانها أن تزيد من الفجوة الغذائية التي بلغت نسبة قدرها (١٣٤،١%).
- حقق اليمن اكتفاء ذاتيًا في بعض المحاصيل النباتية مثل: الخضروات (١٠٨,٣%والفواكه بنسبة١١٠،٣%) إلا إن ذلك لا يعني بقا اليمن في مناء عن التحديات التي تواجه امنه الغذائي خاصة وإن هناك انخفاض كبير في الاكتفاء لذاتي من الحبوب الغذائية الأساسية التي لا تمثل سوى (٢٥،٧%) مع وجود ارتفاع كبير في نسبة التبعية في الحبوب الغذائية تصل إلى (٧٤،٣%).

لا توحي هذه المؤشرات بوجود تقدم يذكر في الأمن الغذائي اليمني الذي أصبح يمثل جانب ضعف في قوة الدولة. وبالتالي يمكن إرجاع عملية الانخفاض في الكمية المنتجة إلى عدد من الأسباب أهمها:

- نقص إنتاج المساحات الزراعية، نتيجة للانخفاض المستمر في كمية الأمطار التي تمثل مصدراً أساسياً للري، حيث أن أكثر من ٨٥% من إجمالي المساحات الزراعية تعتمد علي مياه الأمطار.
- انخفاض حجم العاملين بالقطاع الزراعي، بسبب انخفاض الاجور في هذا القطاع من جهة، وتقلص حجم الحيازات الزراعية من جهة أخرى، مما أدى إلى تنامي موجات الهجرة من الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص عمل، وأيضاً الهجرة الخارجية (وزارة الزراعة والري، ٢٠٠٠).
- التوسع المستمر في زراعة شجرة القات علي حساب مساحة زراعة المحاصيل الغذائية بسبب أن القات يدر أرباحاً كثيرة دون تكلفة إنتاج مرتفعة كما هو الحال بالنسبة للمحاصيل الغذائية، إضافة إلى أنه بإمكان استمرار استغلال شجرة القات علي مدار السنة، نظراً لتكيف هذه الشجرة مع التغيرات المناخية التي تسود اليمن وتحتل زراعته اكثر من(١٠%) من إجمالي المساحة الزراعية.

- إرتفاع معدل النمو السكاني ومنافسة السلع المستوردة.
- هناك سبب أخر، يتمثل في مجمل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها اليمن منذ اواخر القرن العشرين، وما لازم ذلك من تطور نسبي في معظم فروع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، دفع بأغلبية السكان الذين كانوا يعملون في مجال الزراعة للالتحاق في المجالات التنموية (الوظائف الحكومية) التي سيتقاضى منها الأفراد نظير عملهم بها عوائد مالية تناهز ما كانوا يحصلون عليه نظير عملهم في الزراعة، (فسكايا، ١٩٨٢). الشيء الذي جعل من قائمة الصادرات تكاد تخلوا من الصادرات الزراعية.
- التغير السنوي في معدل كمية الإمطار حيث ادى تذبذب الأمطار من سنة لأخرى الى ضعف انتاجية الأرض خاصة وأن أكثر من(٨٥%) من إجمالي المساحات الزراعية تعتمد اعتمادًا كليًا على الأمطار (وزارة الزراعة والري، ٢٠٠٠).

تدهور حالة الاستقرار السياسي الذي بدوره أثر على انعدام مادة الديزل خلال العام (٢٠١١، ٢٠١٢م) خاصة وأن بعض المنتجات الزراعية تعتمد على الري من مياه الآبار.

٢ – الإنتاج الحيواني:

يشكل الإنتاج الحيواني مكونًا غذائيًا مهما للسكان ومادة أساسية تعتمد عليه الصناعات الغذائية وبالتالي فإن إحصائية الثروة الحيوانية لازالت تعتمد على التقديرات التي تتم من قبل الهيئات والجهات المعنية، دون الإشارة إلى المواشي التي بملكها المزارع اليمني.

ويتبين من وافع بيانات الجدول (٣) والشكل (٤) أن إجمالي عدد المواشي لم يشهد تطورًا في

المؤشر نوع المنتج	٢٠٠٩	٢٠١٠	الزيادة %	٢٠١١	الزيادة %	٢٠١٢	الزيادة %
الضأن	٩٠٨٧	٨٨٨٩	-٢,١٧	٩٤١٩	٥,٩٦	٩٣٥٨	-٠,٠٦
الماعز	٨٨٨٣	٨٧٠٨	-١,٩٧	٩١٥٩	٥,١٧	٩١٠٦	-٠,٥٦
الأبقار	١٥٦٧	١٥٣١	-٢,٢٩	١٦٨٤	١٠,٠	١٦٥٤	-١,٧٨
جمال	٣٨٤	٣٧٣	-٣,٨٦	٤٤٣	١٨,٨	٤٣٦	-١,٥٨
اجمالي	١٩٩٢١	١٩٥٠١	-٢,١٠	٢٠٧٠٥	٦,١٧	٢٠٥٥٤	-٠,٧٢

ملاحظة جدول (٣) أعداد الثروة الحيوانية (ألف رأس) من سنة ٢٠٠٩– ٢٠١٢م

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوى لعام ٢٠١٠ ص٥٩ ، ٢٠١٢، ص ٥٦

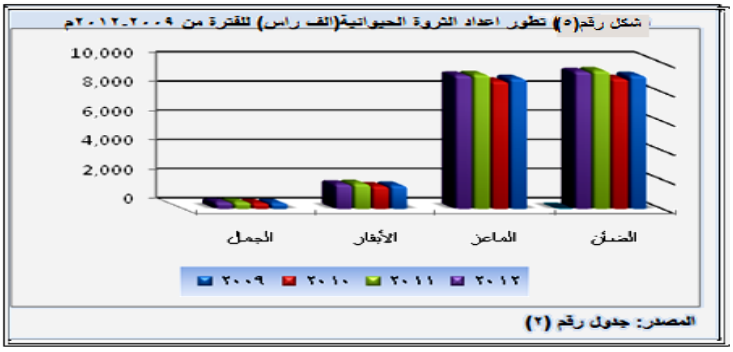

بعض السنوات حيث أنخفض عددها من (١٩٩٢١) ألف رأس عام (٢٠٠٩م) إلى (١٩٥٠١ألف رأس) عام(٢٠١٠م) بنقص قدره (٢,١- %) وإلى (٢٠٥٥٤) ألف رأس عام (٢٠١٢) بزيادة قدرها (٠,٧٢%) يتوزع هذا العدد بين مختلف أنواع المواشي كما يأ تي:

- بلغ إجمالي عدد رؤوس الضأن عام(٢٠٠٩م) نحو (٩٠٨٧) ألف رأس انخفض هذا العدد إلى (٨٨٨٩) ألف رأس عام (٢٠١٠م) بنقص (٢,١٧-%) ثم تطور إلى (٩٤١٩) ألف رأس عام (٢٠١١م) بزيادة قدرها (٥,٩٦ %) خفض إلى (٩٣٥٨) ألف رأس عام (٢٠١٢) بنقص بلغ نحو (٠,٠٦-%).
- بلغ إجمالي عدد رؤوس الماعز عام (٢٠٠٩م) نحو (٨٨٨٣) ألف رأس انخفض هذا العدد إلى (٨٧٠٨) ألف رأس عام (٢٠١٠م) بنقص قدره (١,٩٧- %) ثم تطور إلى(٩١٥٩) ألف رأس عام (٢٠١١م) بزيادة قدرها (٥,١٧ % انخفض (٩١٠٦) ألف رأس (عام٢٠١٢) بنقص قدره (٠,٥٦- %)
- بلغ إجمالي عدد رؤوس لأبقار عام(٢٠٠٩) نحو (١٥٦٧) ألف رأس أنخفض إلى (١٥٣١) ألف رأس عام(٢٠١٠م) بنقص قدره (٢,٢٩-%) ثم تطور إلى (١٦٨٤) ألف رأس عام(٢٠١١م بزيادة قدرها ١٠,٠ %) أنخفض الى (١٦٥٤) ألف رأس (عام٢٠١٢) بنقص(١,٧٨- %)
- بلغ إجمالي عدد رؤوس الجمال عام (٢٠٠٩م) نحو (٣,٨٤) ألف رأس انخفض هذا العدد إلى (٣٧٣) ألف رأس عام (٢٠١٠) م بنقص بلغ (٣,٨٦- %) ثم تطور إلى (٤٤٣) ألف رأس عام (٢٠١١م) بزيادة قدرها (١٨,٨ % وإلى (٤٣٦) ألف رأس (عام٢٠١٢م) بنقص بلغ حوالي (١,٥٨ %).

هذه الأرقام لا توحي بتطور في أعداد الثروة الحيوانية خاصة وأن هذه الأرقام تقل بكثير عن ما كان عليه الحال في الأعوام السابقة، حيث كان عدد رؤوس الأبقار يصل إلى حوالي (١٥١٠٠) ألف رأس عام(١٩٦٩) و(٧,٥)ألف رأس من الجمال في نفس العام **(العطار، ١٩٩٢)**.

جدول رقم (٤) كمية الانتاج الحيواني (طن) سنة ٢٠١١-٢٠١٢م

السنة / النوع	٢٠١٠	٢٠١١	الزيادة%	٢٠١٢	%	الزيادة%
اللحوم الحمرا	١٠٧,٥١٢	١٣٠,٠٥٩	٢٠,٩٧	١٥٢٠٦١	٢٨,٨٣	١٦,٩١
الالبان	٣٠٥,٦٢٦	٣١٧,٢٥٨	٣,٨٠	٣٣٥١٨٥	٦,١٧	٥,٦١
لحوم بيضا	١٤٤,١٤٣	١٥٣,٦٢٨	٦,٥٨	١٥٦٣٢٩	٢٩,٦٥	٠,٠١٧
البيض	٨١,١٦٦	٨١,١٥٩	-٠,٦٠	٨١٢٢٢	٠,٢٣	٥,٤٣
إجمالي	٥٦٠,٩٩٣	٦٠٤,٦٦٥	٧,٨٧	٥٢٧٢٦٩	١٠٠	٩,٣٢

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء ، اليمن في ارقام ٢٠١٢ صنعاء ٢٠١٣،ص٤

كما يتبين من واقع بيانات الجدول(٤) أن كمية الإنتاج الحيواني بلغت نحو(٥٢٧,٢٦٩) طن عام(٢٠١٢م) بزيادة **قدرها** (٩,٣٢% عن العام السابق٢٠١١م) تتوزع على التوالي (٢٨,٨٣% لحوم ٦,١٧% حليب ٢٩,٦٥% لحوم دواجن ٠,٢٢% بيض ٠,٤٩%عسل) هذه المؤشرات لا توحي بتطور يذكر في الإنتاج الحيواني الذي لا يكاد يفي بتغطية الاحتياجات الغذائية للسكان عدا بعض المنتجات مما يزيد من الأعباء التي تتحملها الدولة في دعم قيم الواردات الغذائية. وبالتالي فان الانخفاض في أعداد رؤوس الماشية وكمية الإنتاج الحيواني يرجع لعدد من الأسباب أهمها:

- أن الإحصاءات التي تتم لأعداد الثروة الحيوانية والكمية المنتجة لا تشمل الحيوانات التي يمتلكها المزارع اليمني والاكتفاء بما تحتويها المزارع الرسمية.
- تدني مستوى العناية بالحيوانات بسبب تدهور المراعي التي لم تعد متاحة بسبب عدم اهتمام الجهات الحكومية المختصة
- انعدام الرعاية الصحية مما جعلها عرضة للأمراض او الموت وان وجد اهتمام فانه يقتصر فقط على المزارع التابعة للقطاع الخاص.
- تهريب كميات كبيرة من الحيوانات إلى الخارج وبالذات الى دول الجوار.
- منافسة المنتجات المستوردة من اللحوم والألبان ومشتقاتها

٣-الإنتاج السمكي:

شهدت عملية الصيد البحري في الوقت الحاضر تطوراً ملحوظًا، يتبين ذلك من خلال بيانات الجدول (٥) والشكل(٥) أن كمية الأسماك والأحياء البحرية المنتجة خلال العام (٢٠٠٠م) بلغت ١٣٤٧٣٣ طن) تطورت إلى (٢٣٠٥١٦) طن عام (٢٠١٢م) بزيادة بلغت(٧١,٠٩%)تتوزع الكمية المنتجة بين أنواع الأسماك منها (٨٠,٠%) أسماك سطح (١٢,٠%) أسماك أعماق ونحو (٨,٠%) أحياء بحرية أخرى).

جدول (٥)
تطور إنتاج الأسماك والأحياء البحرية للسنوات من سنة ٢٠٠٠- ٢٠١٢م (الكمية طن)

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعامي ٢٠٠٠ ،٢٠١٢م مرجع سابق ، ص ٦١

كان الإنتاج السمكي حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي لا يشكل أي نسبة تذكر

البيان / النوع	الكمية (طن)				الزيادة %
	٢٠٠٠	%	٢٠١٢	%	
اسماك سطح	١٢٠٠١٧	٨٩,٠٧	١٨٤٤١٦	٨٠,٠	٥٣,٦٥
اسماك أعماق	٨٥٥٩	٦,٣٨	٢٧٦٦٢	١٢,٠	٢٢٣,٢
إحياء بحريه أخرى	٦١٥٧	٤,٥٦	١٨٤٤١	٨,٠	١٩٨,٩
الإجمالي	١٣٤٧٣٣	١٠٠	٢٣٠٥١٦	١٠٠	٧١,٠٩

بالنسبة للإنتاج الغذائي، وذلك بسبب عدم توافر الإمكانات اللازمة لتنظيم عملية الاصطياد. وتشير بعض التقديرات أن كمية الإنتاج السمكي كانت لا تتعدى الستة آلاف طن في السنة الواحدة لذلك فإن التطور في الإنتاج السمكي يرجع الى التوسع في إقامة المنشآت الخاصة بتنظيم عملية الاصطياد وتطوير عملية الحفظ والتعليب.

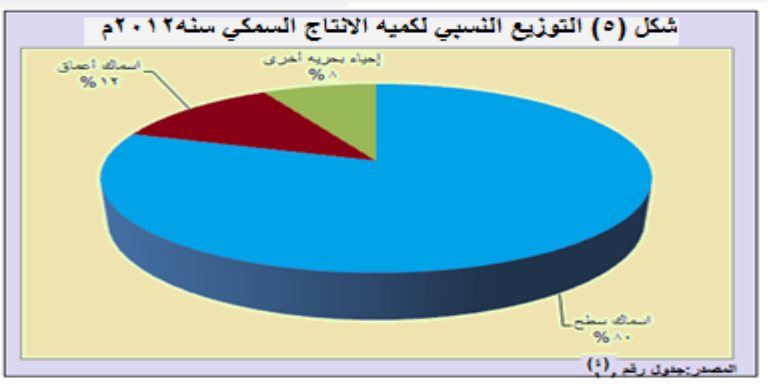

جدول رقم (٦) مساهمة الانتاج الحيواني في الامن الغذائي

البيان / النوع	حجم الانتاج (طن)	حجم الواردات (طن)	حجم الصادرات (طن)	حجم الاستهلاك (طن)	الاكتفاء الذاتي %	الفجوه الغذائيه %	التبعيه الغذائية %	متوسط نصيب الفرد(كجم/جم) ج /يوم)	كج /سنه
لحوم حمرا	١٥٢٠٦١	٦٢٧٩	صفر	١٥٨٣٤٠	٩٦،٠	٤١،٣	٤،٠	١٩	٧
لحوم بيضا	١٥٦٣٢٩	١١٩٨٣١	صفر	٢٧٦١٦٠	٥٦،٦	٧٦،٧	٤٣،٤	٣٠	١١
بيض	٨١٤٦٧	صفر	صفر	٨١٤٦٧	١٠٠،٠	٠،٠٠	٠،٠	٩،٣	٣،٤
البان	٣٣٥١٨٥	١٧٦٤٥٣	٢٤٢٧٠	٤٨٧٣٦٨	٦٨،٨	٥٢،٦	٣٢،٣	٥٥	٢٠
اسماك	٢٣٠٥١٦	٥٣٣٨	١٦٣١٣٥	٧٢٧١٦	٩٣,٧	٢،٣	٧،٣	٨٢	٣
اجمالي الجيواني	٩٥٥٥٥٨	٣٠٧٨٩٨	١٨٧٤٠٥	١٠٧٦٠٥١	٨٨،٨	٣٢،٢	١١،٢	١٢٣	٤٥

المصدر/ : ج .ي ،الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ،٢٠١٢م مرجع سابق ، ص ٣ص٣٧

يسهم الانتاج الحيواني بنسب مختلفة في تحقيق الأمن الغذائي يتبين ذلك من الجدول(٦) الذي بوضح مساهمة الإنتاج الحيواني في الأمن الغذائي كما يأتي:

- أن الإنتاج الحيواني يسهم بنسبة مرتفعة في تحقيق الاكتفاء الذاتي تصل إلى (٨٨,٨%) وأن اليمن حقق اكتفاء ذاتي في انتاج البيض(١٠٠%) يليه للحوم الحمرا بنسبة(٩٦%) والأسماك (٩٣,٧%) وبالتالي فإن ذلك قد يرجع الى انعدام جدوى تصدير هذه المنتجات كالبيض لارتفاع تكلفة نقلها وعملية حفضها حيث تختفي تماما من قائمة الصادرات.
- انخفاض نسبة التبعية الغذائية بشكل عام إلى (١١,٢%) في حين تظل التبعية الغذائية مرتفعة في اللحوم البيضاء(٤٣,٤%) يليه الألبان (٣٢,٣%).بينما تنخفض إلى (٤%) في اللحوم الحمراء و(٧,٣%) في الأسماك.

يمكن الجزم أن هناك تطور في مساهمة بعض عناصر الانتاج الغذائي الحيواني خاصة البيض واللحوم الحمراء في تحقيق الأمن الغذائي بحيث تمثل جانب قوة غير ان جانب الضعف يتبين من واقع المتوسط الذي يحصل عليه الفرد الواحد في السنة والذي لا يزيد عن ٤٥ كجم.

ثانيًا: أثر الأمن الغذائي في قوة الدولة وأمنها القومي:

تقاس قوة الدولة بمقاييس كثيرة أبرزها القدرة الاقتصادية التي تقاس في الغالب بمعيار الآمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذ المعيار قد لا يكون واردًا حتى في أكبر الدول المتقدمة لارتباطه بعوامل جغرافية (تنوع المُناخ– التربة– المياه– المساحة) التي قد تتوفر في بعض الدول مثل: "روسيا– فرنسا– الولايات المتحدة" ولكن بشكل غير كامل. ولذلك تقع على عاتق الحكومات مسؤولية توفير الغذاء للشعب في جميع الأوقات وفي كل الظروف كي تتمكن من ترسيخ عامل الاستقرار وتماسك الجبهة الداخلية والحفاظ على أمنها القومي. وفي حالة عجز الدولة عن توفير احتياج الشعب من المواد الغذائية والسلع الضرورية وتثبيت الأسعار بشكل يتناسب مع القدرة الشرائية، يكون ذلك نذيرا بارتفاع معدل الفقر وانتشار ظاهرة الجوع، الذي استعاذ منه الرسول الكريم (سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام) بقوله: "أعوذ بك من الجوع فانه بئس الضجيع وأعود بك من الخيانة فإنها بئس البطانة" فالجوع يؤدي إلى خسران الفرد لحياته والخيانة يخسر الفرد بها آخرته (الديب، ١٩٨٩).

فالجوع يعد نتاجًا حتميًا لضعف قدرة الدولة في توفير احتياجات سكانها من المواد الغذائية وبالتالي ينعكس ذلك سلبًا على مستقبل أمنها القومي. حيث تكون الصلة وثيقة بين الجوع واستمرار بقاء الحكومات وقيام الثورات وزيادة حدة التمردات. فقد كان لعجز سكان فرنسا في الحصول على رغيف الخبز سببًا في قيام الثورة الفرنسية والحركات الثورية الأخرى في أوروبا خلال القرن الماضي. وكذا استسلام اليابان للقوى الفاشية وانتصار القوى النازية في الحرب العالمية الأولى (الديب، ١٩٨٩).

جدول رقم (٧) اهم مؤشرات الأمن الغذائي باليمن

البيان النوع	حجم الانتاج (طن)	حجم الواردات (طن)	حجم الصادرات (طن)	حجم الاستهلاك (طن)	الاكتفاء الذاتي %	الفجوه الغذائيه %	التبعيه الغذائية %	متوسط نصيب الفرد(كحم/جم	
								ج /يو)	مج /سنه
اجمالي النبات	٣٣٩٠٣٨٠	٤٢١١٥٦٩	٢٨٠٤٥٩	٧٠٧١٢٢١	٤٤،٤	١٣٤،١	٥٥،٦	٨٠٨	٢٩٥
اجمالي الجيواني	٩٥٥٥٥٨	٣٠٧٨٩٨	١٨٧٤٠٥	١٠٧٦٠٥١	٨٨،٨	٣٢،٢	١١،٢	١٢٣	٤٥
الاجمالي العام	٤٣٤٥٩٣٨	٤٥١٩٤٦٧	٤٦٧٨٦٤	٨١٤٧٢٧٢	٥٠٤	١١٠،٢	٤٩،٧	٩٢٩	٣٣٩

المصدر: جدول (٢،٦)

تتحدد ملامح الأمن الغذائي في اليمن من واقع بيانات الجدول (٧) كما يأتي:

١-بلغ إجمالي الكميه المنتجة من الغذاء (النباتي والحيواني) نحو(٤٣٤٥٩٣٨) طن يشكل الإنتاج النباتي (نحو٧٨ %) والحيواني (نحو٢٢ %).

٢-**ان الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي يمثل جانب ضعف حيث لا يمثل الانسبة** (٥٠،٤ % وهي نسبة منخفضة نظرًا لانخفاض كمية الإنتاج الغذائي النباتي الذي يرجع إلى انخفاض المساحة المزروعة بمختلف المحاصيل الغذائية والنقدية والتي لا تمثل سوى نسبة (٢%) من إجمالي مساحة الدولة.

حيث أن كل هكتار من الأرض الزراعية يقوم بزراعته (١٧) فرد من السكان، وهي حصة متواضعة مقارنة ببعض دول الجوار، ففي المملكة العربية السعودية تشير الإحصائيات أن كل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة يقوم بزراعتها(٦) أفرد من السكان، في حين ترتفع هذه الحصة في سلطنة عمان إلى(**١٤فرد**) لكل هكتار (الأمم المتحدة، ١٩٩٩). يرجع ذلك بطبيعة الحال إلى كبر حجم مساحة المنطقة الصالحة للزراعة في هذه الدول. بينما تتمثل الصفة الغالبة على طبيعة ارض اليمن هي الصفة الصخرية والصحراوية والمراعي التي تحتل مساحة قدرها(٩٤%) من المساحة الكلية. فالمؤشرات الاقتصادية توحي بأن هناك تحديات كبيرة تواجه اليمن وأمنه الغذائي خاصة في ظل الزيادة المستمرة لمعدل النمو السكاني الذي وصل الى (٣،١%) (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٢). كما يتبين جانب الضعف في الأمن الغذائي من خلال المؤشرات التالية:

١-أن الكمية المنتجة من الغذاء لا تفي بتغطية الاحتياجات الأساسية للسكان سواء من السلع النباتية أو الحيوانية حيث تشير بيانات الجدول (٦) الى ارتفاع في نسبة التبعية الغذائية التي تصل إلى(٤٩,٦%) وبالتالي فأن الكمية المستوردة من السلع الغذائية النباتية خاصة الحبوب والألبان وبعض الأغذية الحيوانية في تطور مستمر. ففي عام(١٩٦٠م) بلغت إلى ما قيمته نحو (٢٧٣٨٠) جنيه إسترليني (فسكايا، ١٩٨٢) تطورت الكمية إلى نحو (٣٣٣٥٤٦٣) طن عام (٢٠١٠م) والى (٣٣٦١٠٠٠) طن عام، (٢٠١٢م) في حين وصلت الكمية المستوردة من الأرز إلى نحو(٣٣٨٠٤٥٥,٦١) وحوالي (٣٩٣٣٣٩,٠٠) طن ألبان ومشتقاتها وحوالي (٣٤٥١٤٧,٢٨٣) طن سكر (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٢) الأمر الذي يجعل من زيادة الاعتماد على السلع الغذائية المستوردة التي في الغالب تستقدم عبر البحر الذي ان تعرض لأي خطر أو اعتداء خارجي سوف يعرض الدولة لأخطار جسيمة وبالتالي لن يكون هناك خيار أمام السكان إلا خيار الموت جوعًا. ومن ثم فإن ذلك سوف ينعكس سلبا على قوة الدولة وأمنها القومي.

فالمؤشرات التي خلفتها الأحداث التاريخية تؤكد ذلك، فإذا ما رجعنا إلى بداية التسعينيات من القرن الماضي وعلى إثر أزمة الخليج (حرب الخليج الثانية) بدى ذلك بشكل واضح عندما تزاحمت جموع السكان أمام محلات بيع الحبوب للحصول على متطلبات أسرهم من القمح والمواد الغذائية الأخرى وما نتج عن ذلك من أحداث تخريبية. تمثلت في أعمال النهب التي تعرضت لها بعض محلات بيع المواد الغذائية في مدينة تعز.

٢-أن السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في اليمن نظير ما يحصل عليه الفرد في الدول النامية منخفضة، حيث يبلغ نصيب الفرد في اليمن من السعرات الحرارية نحو (١٨٦٤) سعره حرارية تشكل المصادر النباتية نحو (٩٣%) منها، بينما يبلغ نصيب الفرد في الدول النامية حوالي (٢٤٤٠) سعره حرارية، وفي البلدان المتقدمة (٣٣٤٠) سعره حرارية، وبالتالي فإن المتوسط العام لاستهلاك الفرد اليمني من السعرات الحرارية يمثل حوالي (٧٦%) من السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في البلدان النامية وحوالي (٥٦%) في البلدان المتقدمة، كما يصل متوسط نصيب الفرد في اليمن من البروتين نحو(١٤%) مقارنة بحوالي (٣٣%) في البلدان النامية(٨٤%) في البلدان المتقدمة (شرف الدين، ١٩٩٠).

٣- انخفاض مساهمة الإنتاج الغذائي في تركيب الناتج المحلي حيث كان يسهم بنسبة تصل إلى (٦٧%) عام ١٩٧١ انخفضت إلى(٢٥,٨ %) عام (١٩٩٤م) وإلى(١٦,٦٦%) (عام ١٩٩٨م)

(الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٢) وانخفضت إلى (١٢%) عام(٢٠١٢م) الأمر الذي يتأكد من خلاله أن قطاع الزراعة كان حتى بداية السبعينات من القرن العشرين يعد من القوة في أنه كان يمثل مصدرًا أساسيًا في تمويل الناتج المحلي الإجمالي.

٤- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل غير متوقع، حيث استغل الباعة فرصة غياب الرقابة الحكومية على الأسعار، فمارسوا ضغوطًا على المستهلك أجبرته على شراء حاجته الغذائية بتكلفة مرتفعة بل أصبح من الصعوبة أيضًا الحصول على كيس القمح الذي أصبح سلعة ثمينة ونادرة حيث وصل سعر الكيس القمح (٥٠كيلوجرام) إلى سبعة ألاف ريال(عام٢٠٠٨) وإلى ستة ألاف ريال عام (٢٠١٢م). الأمر الذي كان له عظم الأثر في الأزمة السياسية التي برزت ملامحها بوضوح مع نهاية العام(٢٠١١م) عندما ما تجمع الألاف من المواطنين في الساحات مطالبين الحكومة الحد من ظاهرة الفساد والعمل على تحسين مستواهم المعيشي. وفق إرادة جماهيرية بأدبيات منا ضرة لمثيلتها في دول أطلق عليها بـ(الربيع العربي) والتي تتحمل مسؤولية تردي الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني وتزايد أعداد الجياع الذين اكتظت بهم الأحياء والطرق الرئيسة والفرعية والأكواخ المتهالكة والقائمة في جميع مدن وقرى اليمن.

٥- أن متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي يصل (إلى٣٣٩ كجم) في السنة.

إضافة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الذي انخفض انخفاضًا كبيرًا وذلك من(٤٨٦ دولار) (عام ١٩٩١) إلى ٤٥٢ دولار) عام (١٩٩٢م) وإلى (٢٨٠ دولار) عام(١٩٩٨م. وإلى أقل من (٢٠٠دولار) عام (٢٠١٢م) هذا الانخفاض المستمر في متوسط نصيب الفرد يعد من الضعف في أن آثاره انعكس بوضوح على مستوى الحياة الاقتصادية للسكان، وتردى مستوى الحياة المعيشية.

٦- انتشار ظاهرة البطالة التي شهدت ارتفاعًا مستمرًا وذلك بأن ارتفع معدلها من (٧%) عام (١٩٩١م) إلى (١٢%) عام (١٩٩٢م) وإلى(٣٥%) عام (٢٠١٢م) (التخطيط والتعاون،٢٠١٠م) وأن نسبة العاطلين عن العمل تصل إلى (١٦%) مما يؤكد أن مختلف الوسائط الإنتاجية لم يكن بمقدورها عمل شيء ما من شأنه امتصاص واستيعاب العمالة الفائضة وبالذات التي لم يسبق لها أن دخلت سوق العمل من قبل، إضافة إلى تلك التي تم الاستغناء عنها بعد بروز ظاهرة ما أطلق على تسميته بـ(الربيع العربي)، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى البطالة بين السكان والتي ظلت في ارتفاع مستمر.

ويعتبر اليمن من أكثر الدول التي تواجه تحديات في أمنه القومي، نظير تحوله من دولة منتجة ومصدرة للغذاء إلى دولة مستوردة وهو لذلك يعد البلد الوحيد على المستوى العربي الذي يعيش ما يقارب نصف سكانه تحت خط الفقر العالمي (حوالي دولارين في اليوم). وان حوالي (١٧%) من السكان يعيشون على دولار واحد في اليوم، كما، يحتل المرتبة الأربعين بعد المائة في مقياس التصنيف العالمي للتنمية البشرية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،، ٢٠١٢). الأمر الذي يجعل معظم الأسر تقف عاجزة عن تلبية احتياجات أفرادها من الغذاء، وربما من الحصول على رغيف الخبز وباله من رغيف هزيل ومر المذاق. كما تقف معصم الآسر في منأى عن الأطعمة الغذائية الصحية والمفيدة.

يمكن القول بناءً على ذلك ان الأمن الغذائي اليمني يمثل جانب ضعف في معيار قوته السياسية وأمنه القومي، وأن استمرار التدهور أو بقاء الوضع على هذه الحالة سوف يؤدي إلى انهيار مكونات الدولة وتفاقم المشكلات التي سيكون سببها الجوع والتي ستنعكس سلبًا على مستقبل الأمن القومي. خاصة وان المؤشرات تؤكد ارتفاع معدل الأمية بين النساء إلى حوالي (٨٥%) وأن حوالي (٨٨%) من الرضع لا يرضعون رضاعة طبيعية خلال الستة الأشهر الأولى من حياتهم وأن حوالي ثلاثة أرباع الولادات تتم في المنازل، وهو ما يزيد من ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال. إضافة الى أن ما يزيد عن (٣٣%) من السكان يفتقرون للحصول على الغذاء، المناسب (التخطيط والتعاون،٢٠١٢م). الأمر الذي يؤدي الى تفشي الأمراض كاالاسهالات والهزل والقزم وغيرها من الأمراض التي تفتك بصغار السن نتيجة لسوء التغذية.

النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

١. أن أهم ملامح الأمن الغذائي تتمثل بشكل أساسي في المنتجات النباتية (الحبوب–الخضروات– الفواكه– البقوليات) والحيوانية (اللحوم– الألبان– الأسماك).

٢. أن الأمن الغذائي في اليمن يمثل جانب ضعف كبير في قوته السياسية وأن ما ينتجه اليمن من الغذاء لا يمثل سوى(٥٠،٣%) من الاكتفاء الذاتي.

٣. ارتفاع معدل التبعية الغذائية إلى (٤٩،٦%) والاعتماد بشكل كبير على السلع الغذائية المستوردة في تغطية احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية.

٤. يمثل الإنتاج الغذائي النباتي بشكل عام جانب ضعف في قوة اليمن السياسية حيث لا يمثل سوى ٤٤,٤% من الاكتفاء الغذائي النباتي وارتفاع معدل التبعية الذي وصل إلى ٥٥,٦%

٥. إن السبب في ضعف الإنتاج الغذائي النباتي يرجع إلى عدد من العوامل أهمها: التغير في المناخ، وصغر حجم مساحة الأرض الزراعية التي لاتمثل إلا نسبة (٢%) من إجمالي المساحة الكلية لنطاق السيادة اليمنية، إضافة إلى التوسع المستمر في زراعة شجرة القات.

٦. مثل الإنتاج الحيواني جانب ضعف في قوة الأمن الغذائي على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمته في الاكتفاء الذاتي إلى (٨٨%) وتحقيق اكتفاء ذاتي في بعض المواد الغذائية مثل: البيض واللحوم الحمراء.

٧. أن سبب الضعف في الإنتاج الحيواني يرجع إلى تدهور المراعي وإلى سلوكيات التوجه الحكومي في عدم تنمية هذا القطاع الحيوي الهام.

٨. إن ما يحصل عليه اليمن من عملات أجنبية مقابل صادراته السلعية إلى الدول العربية والأجنبية تستهلك في تغطية قيمة الواردات التي هي بلا شك أكبر نسبة من الصادرات

٩. أن اليمن يواجه تحديا كبيرًا في أمنه القومي جراء استمرار تدهور الإنتاج الغذائي وزيادة الاعتماد على استيراد الغذاء خاصة في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يزيد عن (٣%).

التوصيات

١. العمل على تبنى الخطط والاستراتيجيات الفعَّالة لتطوير عملية الإنتاج الغذائي، بحيث يتم تغطية متطلبات السواق المحلية على الأقل من المنتجات الغذائية.

٢. العمل على استصلاح مساحات أرضية جديده وزيادة حجم مساحة الأراضي الصالحة للزراعية عن طريق تشجيع الاستثمار وتفعيل مجال الشراكة المجتمعية واتاحة الفرص للشباب في هذا المجال– مشاريع للخريجين.

٣. تنظيم عملية الصيد البحري وحضر عملية الاصطياد العشوائي.

٤. الحد من التوسع في زراعة القات الذي يتم على حساب المساحة الزراعية وإصدار ضوابط قانونية ملزمة بتجريم زراعته.

٥. تشجيع الاستثمار في الجانب الزراعي والإنتاج الحيواني والسمكي وتفعيل دور بنك التسليف الزراعي للغرض الذي أنشئ من أجلة ودعم سياسة القروض الميسرة.

٦. نشر الوعي في أوساط المجتمع بخطورة استمرار الاعتماد على المنتج الخارجي.

مراجع الدراسة:

- شرف الدين، وأحمد حسين .(١٩٩٠). **مشكلة الغذاء في اليمن**. مطابع الأهرام: القاهرة.
- فسكايا، أيلينا جولوبو .(١٩٨٢). **ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن**. ترجمة قائد طربوش، دار بن خلدون: بيروت.
- سالم، السيد عبد العزيز .(١٩٨٩). **تاريخ الدولة العربية**. ج٢، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية.
- العطار، محمد سعيد (١٩٩٢)، **التخلف الاقتصادي والاجتماعي فى اليمن– أبعاد الثورة اليمنية** ، دار الصداقة بيروت.
- الديب، محمد محمود. (١٩٨٩)، **الجغرافيا السياسية –منظور معاصر**، الانجلو المصرية القاهرة.
- المخلافي، محمد على عثمان (٢٠١١).الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية. مجلة الدراسات الاجتماعية العدد(٣٢) كلية الاداب.صنعاء، صفحة.
- المخلافي، محمد على عثمان .(٢٠١١). الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية. **مجلة الدراسات الاجتماعية** العدد(٣٢) كلية الآداب. صنعاء.
- محمد، عبدالله يوسف .(١٩٨٩). **اوراق في تاريخ اليمن وإثارة**، وزارة الإعلام والثقافة، بغداد.
- حاشد، أديبة عيضة.(٢٠٠٣). **الآفاق المستقبلية للزراعة في الاقتصاد اليمني** رسالة ماجستير، قسم اقتصاد، جامعة القاهرة.
- راتوك، ومراد. (٢٠١٦م). الأمن الغذائي في الوطن العربي. انجازات وتحديات. الجزائر: **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، العدد(١٥).
- النجفي، سالم .(٢٠٠٩). **الأمن الغذائي العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الغفور، أحمد .(٢٠١٣). **الأمن الغذائي. مفهومه.قياسه ومتطلباته**. عمان: دار آمنه.
- الفرح، محمد حسين .(١٩٨٥). **الحضارة اليمنية العربية ومملكتها سبأ**، دراسات يمنية، صنعاء، العدد (٢١).
- الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠١٣). **كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٢**، صنعاء.
- الجهاز المركزي للإحصاء ،(١٩٩٩). **كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨**، صنعاء.
- الجهاز المركزي للإحصاء(٢٠٠١). **كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٠**، صنعاء.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (٢٠١٠). اليمن، الأمن الغذائي المسح القاعدي لمدينة الحديدة، صنعاء

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي.(٢٠١٢) الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن في ارقام، صنعاء.
- الجهاز المركزي للإحصاء(٢٠١١). **كتاب الإحصاء السنوي لعام٢٠١٠**، صنعاء.
- وزارة التخطيط والتنمية (١٩٩٩). **اليمن، تقرير التنمية البشرية**، صنعا.
- الجمهورية اليمنية. وزارة الزراعة .(٢٠١٠) الهيئة العامة للبحوث الزراعية ذمار، تقرير عن المساحات الزراعية في اليمن.
- الجمهورية اليمنية .وزارة الزراعة والري. (٢٠٠٠). ملخص الاحصاء الزراعي للفترة من ١٩٦٩-١٩٩٨م. صنعاء: وزارة الزراعة.
- الأحقاف للدراسات الانسانية. (٢٠١٨). الأمن الغذائي في اليمن. مؤسسة الأحقاف.
- الأمم المتجدة. (١٤ ٣، ٢٠١٢). الأمن الغذائي العالمي. منظمة الأغذية والزراعة العالمي.
- الأمم المتحدة. (١٩٩٩). تقرير عن حالة سكان العالم: الأمم المتحدة.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (٢٠١٠). اوضاع الأمن الغذائي العربي. القاهرة: الجامعة العربية
- شرف الدين، اجمدحسين .(١٩٩٠). مشكلة الغذاء في اليمن، القاهره: مطابع الأهرام.
- الجهاز المركزي للإحصاء .(٢٠٠٤). كتاب الإحصاء السنوي لعام٢٠٠٣. صنعاء: الجهاز المركزي.
- الجهاز المركزي للإحصاء .(٢٠١٢). الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٢. صنعاء: الإحصاء.
- الجهاز المركزي للإحصاء .(١٩٩٩). الإحصاء السنوي لعام١٩٩٨. صنعاء: الجهاز المركزي للإحصاء.
- سالم السيد عبد العزيز .(١٩٨٩). تأريخ الدولة العربية. الأسكندرية: مؤسسة شباب
- الجامعة. جامعة الدول العربية .(٢٠٠١). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. القاهره: المنظمة العربية للتربية والثقافة.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (٢٠١٢). اليمن في أرقام. صنعاء: وزارة التخطيط.
- وزارة التخطيط والتنمية. (٢٠٠٤م). النتائج النهائية للتعداد العام للمساك والسكان. صنعاء: الجهاز المركزي للإحصاء.

http:www.a.wfp. (2012). food security yemen. UN